

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
الكلية الحسنية المقدسية



المجلة العلمية

مرح الهادي

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فَصَلِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ
تُعْنَى بِالدِّرَاسَاتِ وَالْبُحُوثِ عَنْ حَوَازَةِ الْحِلَّةِ الْعِلْمِيَّةِ
مُعْتَمَدَةً لِأَعْرَاضِ التَّرْقِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ

تَصَدَّرُ عَنْ
مَرْكَزِ الْعِلْمِ وَالْحَقِّ
إِنْجِنَاءُ تَرَاتِ حَوَازَةِ الْحِلَّةِ الْعِلْمِيَّةِ

الهيئة الخامسة/المجلد الخامس
العدد الحادي عشر ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م



توقفات العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) في (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال) دراسة رجالية تحليلية

أ.م.د. عادل عبد الجبار ثامر الشاطي

جامعة بابل / كلية العلوم الإسلامية



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وآله الطاهرين، وبعد:

يُعدُّ هذا البحث لغرض الكشف عن حالة في أحد الكتب الرجالية المهمة شكلت ظاهرة واسعة في كتاب خلاصة الأقوال في معرفة الرجال للعلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) وهي توقُّفه في عدد كبير من رواة الحديث الشريف، فتبنَّى هذا البحث عبر التحليل والتدقيق بيان مفهوم هذه الظاهرة عن طريق مبحث تمهيدي تناول التعريف بهذا المصطلح ثم مدلول استعماله وسعة انتشاره، ووقف في مبحثين على مَنْ توقَّف فيهم العلامة أو فيما يروونه، مع التحليل ومعرفة لأسباب ذلك الوقف.



Jurisprudential Rules which are related to the the Noble Qur'an from the Al_Muhaqqiq Al-Hilli (died 676AH) (reading the Holy Qur'an of person with larger event and touching it to write the Holy Qur'an)

Dr. Adel Abdul Jabbar Aamer Al Shatti
University of Babylon

Abstract

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the best of God's creation, Muhammad and his pure family, and after:

This research is a revelation of a case in one of the important men's books that formed a broad phenomenon in the book Summary of Sayings on Men's Knowledge of the Jeweler (d. 726 AH), which stopped in a large number of narrators of the noble hadith. An introductory topic dealing with the definition of this term and then the significance of its use and spread, and stood in the search for those who stopped in the science or what they see, with analysis and knowledge because it is that endowment.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وآله الطيبين الأطهار، وبعد:

يحظى علم الرجال بأهمية بالغة وكبيرة عند العلماء والباحثين، وتنبع هذه الأهمية من توقف الحكم بصحة صدور الرواية عن المعصوم عليه السلام إذ يتعلق هذا الحكم بنسبة كبيرة بتوثيق الرواة وعدالتهم وصحة ما يروون من جهة، ومن جهة أخرى للارتباط الوثيق لهذا العلم بالعلوم الإسلامية الأخرى؛ كونها تعتمد - وبدرجات متفاوتة - على الحديث الشريف في استدلالاتها العلمية، وإن تباينت مستويات الاعتماد فيما بينها.

لذا أوقف جلّ علماء الحديث ومن جميع الطوائف الإسلامية صحة صدور الحديث على توثيق الرواة، فإذا ما كان جميع رواة السند ثقات حكموا بصحة الصدور، والعكس صحيح، وجرت سيرة الناس على ذلك أيضاً. ومن هذا المنطلق شكّل البحث الرجالي قديماً وحديثاً محوراً مهماً من العلوم الإسلامية، فولج العلماء والباحثون خضم بحر الواسع خصوصاً مع فتح باب الاجتهاد عند الإمامية، فكان هذا العلم محط رحالهم، ومداد أقلامهم، وخلاصة أفكارهم، وجهدهم المتواصل وإلى يومنا الحاضر.

ناقش هؤلاء الأفاضل أدق التفاصيل في هذا المضمار، ابتداءً من مشروعيته والأدلة عليه، وانتهاءً بتوثيق الرواة أو تضعيفهم، وبين هذه وتلك أنتجت لنا أقلامهم بما سطرت من آرائهم كتباً وبحوثاً ورسائل فوق ما نتصور وفي أزمان وفترات مختلفة، فكان ما أنتجه يرأى هؤلاء موضع اعتماد الباحثين



فيما يكتُبُون وَيَرَوْنَ مِنْ آراءٍ، فُدْرِسَ هَذَا النَّتَاجُ الضَّخْمُ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ وَمِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ وَأَطْرَافٍ مُتَنَوِّعَةٍ.

وهذا البحثُ ما هو إِلَّا ثَمَرَةٌ مِنْ ذَلِكَ الزَّرْعِ، إِذِ تَتَاوَلَ أَحَدُ تِلْكَ النَّتَاجَاتِ الْمُهِمَّةِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، أَلَا وَهُوَ كِتَابُ: خُلَاصَةُ الْأَقْوَالِ فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، وَهُوَ لَعَلَمٍ مِنَ الْأَعْلَامِ الْقَلَّةِ مِنَ الَّذِينَ تَرَكُوا بِصِمَاتِهِمْ عَلَى الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ بَتَنَوُّعِهَا وَاخْتِلَافِهَا؛ وَهُوَ الْعَلَّامَةُ الْحَلِيُّ (ت ٧٢٦هـ) يُسَلِّطُ الْبَحْثَ الضَّوْءَ عَلَى جُزْئِيَّةٍ مِنْ بَحْرِ خُلَاصَتِهِ، شَكَّلَتْ بِمَجْمُوعِهَا ظَاهِرَةً مُمَيَّزَةً فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ، وَعَلَى الْمُسْتَوِيِّينَ الْقَوْلِيَّ وَالتَّطْبِيقِيَّ، وَهِيَ تَوْقُفَاتُ الْعَلَّامَةِ فِي الْخُلَاصَةِ، وَمُسَوِّغَاتُهَا لَتِلْكَ التَّوَقُّفَاتِ، وَالتَّتَبُّعُ لَهَا بِالدراسة والتحليل.

انْتَظَمَ الْبَحْثُ بِمَقْدَمَةٍ وَتَمْهِيدٍ وَمَبْحَثَيْنِ، تَتَاوَلَ التَّمْهِيدُ: بَيَانُ دَلَالَةِ كَلِمَةِ: (التَّوَقُّفُ) لُغَةً وَفِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْفَنِّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَكَذَا عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ، ثُمَّ أَتْبَعْنَاهُ بِمَنْهَجِيَّةِ الْمُصَنِّفِ فِي الْخُلَاصَةِ وَبشكْلِ مُخْتَصَرٍ جَدًّا، وَيَجِبُ التَّنْوِيهِ هُنَا إِلَى أَنَّنَا لَمْ نَعْرِضْ لِحَيَاةِ الْعَلَّامَةِ الْحَلِيِّ وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِكثَرَةِ مَنْ أَلْفَ وَبَحَثَ فِي هَذَا الْمَجَالِ مِمَّا يُعَدُّ مِنْ فُضُولِ الْكَلَامِ.

تَتَاوَلَ الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَنْ تَوَقَّفَ الْعَلَّامَةُ الْحَلِيُّ فِيهِمْ وَأَسْبَابُ ذَلِكَ التَّوَقُّفِ صَرِيحًا، ثُمَّ مُنَاقَشَةُ هَذِهِ الْأَسْبَابِ وَتَحْلِيلُهَا، وَمُتَابَعَةُ تَطْبِيقَاتِهَا فِي الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ لِلْعَلَّامَةِ الْحَلِيِّ وَغَيْرِهَا، وَرَتَّبْنَا هَؤُلَاءِ الرُّوَاةَ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ، مَعَ تَرْجُمَةٍ مُخْتَصَرَةٍ مُغْنِيَةٍ لَهُمْ.

وَتَحَدَّثَ الْمَبْحَثُ الثَّانِي مِنْهُمَا: عَنِ الَّذِينَ تَوَقَّفَ الْعَلَّامَةُ الْحَلِيُّ فِيهِمْ وَلَمْ يَذْكُرْ سَبَبَ ذَلِكَ، أَوْ لَمْ يُصَرِّحْ بِذَلِكَ، بَلْ نَوَّهَ لَهُ وَلَوْ بِإِشَارَةٍ خَفِيَّةٍ يُسْتَشْفَى مِنْهَا بَيَانُ السَّبَبِ، أَدْرَجْنَا فِي هَذَا الْمَبْحَثِ مَجْمُوعَةً مِنْ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ الرُّوَاةِ، وَرَتَّبْنَاهُمْ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ مَعَ تَرْجُمَتِهِمْ أَيْضًا وَبِمَا يَنْسَعِ لَهُ الْمَقَامُ، ثُمَّ



البحث عن مُسوغات العلامة الحلي في توقُّفه فيهم، ومناقشة ذلك وتحليله.
وخُتِمَ البحثُ بأهمِّ النتائج التي توصلَ لها البحثُ، ثُمَّ بقائمةٍ من المصادر
المُعتمدة في هذا البحث.

وأخيراً: يجبُ التَّنويه إلى أنَّ ما ذُكِرَ هنا من الرواة الذين توقَّفَ فيهم العلامة
الحلي لم يضمَّ إلَّا قسمًا منهم وليس كلَّهم، إذ تعدَّى من توقَّفَ فيهم العلامة
السَّتين رَأيًا، وهذا البحث لا يسعهم كلَّهم تحليلًا ومناقشةً فهُم مَوْضِعُ كتابٍ
مُسْتَقِلٍّ بذلك، لذا اخترنا أهمهم.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ



التمهيد

(دلالة التوقف في خلاصة الأقوال)

جاءت كلمة: (التوقف) في كتب اللغة ومعاجمها ولها معانٍ ودلالاتٌ مختلفة؛ فهي: خلاف الجلوس، والحبس، والمنع، والخدمة، والذي لا يستعجل في الأمور، ووقف الحديث بيّنه، ووقفته على ذنبه أطلعته، وله معانٍ آخر كثيرة، تبنت معاجم اللغة بيانها بدقة وتفصيل^(١).

ولم يعثر الباحث من خلال التفتيش والمتابعة في كتب الاصطلاح على معنى معين عند أصحاب الفن وأرباب الرجال، إلا أنه يمكن القول: بأن دلالة هي: عدم الجزم برأي ثابت وقطعي حول الراوي المتوقف فيه، ويؤيد ذلك: الاضطراب بين الرجاليين في حسم الخلاف فيه، فهم مرةً يوثقونه وأخرى يضعفونه، كما ورد في بكر بن محمد الأزدي حيث ذكره العلامة الحلي في موضعين مختلفين؛ مرةً في الثقات وأخرى توقف عن العمل بروايته فأورده في الضعفاء^(٢).

ويجب التنويه إلى أن الذي دعانا إلى ذلك - البحث - هو العلامة نفسه؛ حيث ميّز بين من ترك روايته، وفيه دلالة واضحة على الضعيف، وبين من توقف فيه، وفيه دلالة بعدم الجزم^(٣).

أما حركة مُصطلح: (التوقف) فقد استعمله الأقدمون من أرباب الرجال وبصورة نادرة تقريباً، حيث أورد ابن الغضائري (ت ٤٥٠هـ) هذه اللفظة في ترجمته لنُفيع بن الحارث، فقال: «والذي أراه التوقف في حديثه»^(٤) وكذا فعل في ترجمته للبرتائي أحمد بن هلال، فقال: «أرى التوقف في حديثه»^(٥) وقد يكون هو أول من استعمل هذا المصطلح بلفظه بعينه.

ثم توسّع باستعمال هذا المصطلح العلامة الحلي وهو موضع البحث، هذا



عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ، أَمَّا عِنْدَ الْجُمْهُورِ فَقَدْ اسْتُعْمِلَ هَذَا الْمُصْطَلَحُ بِقَلَّةٍ، وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ: أَنَّ تَعَارُضَ أَقْوَالِهِمْ فِي حَقِّ الرَّاوي يُعَالَجُ بِمُعَالَجَاتٍ وَاضِحَةٍ أُخْرَى فَلَا يَحْتَاجُونَ مَعَهُ إِلَى التَّوَقُّفِ، حَتَّى قِيلَ فِي مَعْنَاهُ: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: تَوَقَّفْ فِيهِ فَلَانٌ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مِنْهُمْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا، وَلَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، إِمَّا لِعَدَمِ خَبَرَتِهِ، وَإِمَّا لِاتِّبَاسِ أَمْرِهِ عَلَيْهِ»^(٦).

ووردَ هَذَا اللَّفْظُ عِنْدَ الذَّهَبِيِّ (ت ٧٤٨هـ) فَقَالَ فِي تَرْجُمَةِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ: «وَتَقَّهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ مَرَّةً، ثُمَّ تَوَقَّفَ»^(٧) وَالْمُصْطَلَحُ وَاضِحٌ الْمَعْنَى عِنْدَهُمْ فِي عَدَمِ الْحُكْمِ عَلَى الرَّاوي لِلتَّرَدُّدِ فِيهِ وَالْغُمُوزِ وَلِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ. وَاسْتَعْمَلَ الْأُصُولِيُّونَ لَفْظَةَ: (التَّوَقُّفُ) وَعَرَضُوا لَهَا فِي مَبَاحِثِ التَّعَارُضِ وَحَلِّهِ، أَوْ مَا يُسَمُّونُهُ بِ: التَّعَادُلِ وَالتَّرَاجِيحِ^(٨) وَهُوَ فِي دَلَالَتِهِ مُقَارِبٌ جِدًّا لِمَا عَلَيْهِ أَرْبَابُ الرِّجَالِ مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ: عَدَمُ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْأَرَاءِ الْوَارِدَةِ.

أَمَّا كِتَابُ خُلَاصَةِ الْأَقْوَالِ فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، فَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ الرَّجَالِيَّةِ الْمُهَمَّةِ، يُسْتَنْدُ إِلَيْهِ، وَيُعْتَمَدُ عَلَيْهِ؛ إِذْ هُوَ خُلَاصَةُ آرَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَمَرْجِعٌ لِلْمُتَأَخِّرِينَ، فَهُوَ لِمُصَنِّفٍ مَشْهُورٍ فِي جَمِيعِ فُرُوعِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَمِنْهَا الْحَدِيثُ وَالرِّجَالُ، فَلَهُ فِي الرِّجَالِ ثَلَاثَةٌ كُتِبَ، هِيَ:

- ١ - خُلَاصَةُ الْأَقْوَالِ فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ.
- ٢ - إِيضَاحُ الْأَشْتِبَاحِ فِي أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ، وَهُوَ كِتَابٌ مَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ.
- ٣ - كَشْفُ الْمَقَالِ فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، أَوْ: الرِّجَالُ الْكَبِيرُ، وَهُوَ مِنْ كُتُبِ الْعَلَامَةِ الْمَفْقُودَةِ.

وَمِنْ أَهَمِّ الْخُطُوبِ الْمُنْهَجِيَّةِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا الْمُصَنِّفُ فِي خُلَاصَةِ الْأَقْوَالِ:

- ١ - قَسَمَ الْمُصَنِّفُ كِتَابَهُ عَلَى قِسْمَيْنِ، تَتَابَعُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا الرُّوَاةَ الَّذِينَ وَثَّقَهُمْ وَاعْتَمَدَ عَلَى مَا يَرَوُونَهُ، أَمَّا الثَّانِي؛ فَقَدْ أوردَ فِيهِ الرُّوَاةَ الَّذِينَ لَا يَأْخُذُ



بمروياتهم ولا يعمل بها بغض النظر عن ضعفهم أو جهالتهم أو غيرها من الأسباب، ورتب كل قسم منهما على حروف المعجم العربي بعد أن جعل كلاً منها على أبواب وكتب بحسب المشهور من الأسماء.

٢ - اعتمد المصنف في تأليفه على مصادر سبقته في هذا المضمار، وهي لعلماء مشهورين، لهم قصب السبق في ذلك، من أمثال: رجال ابن الغضائري على الرغم مما أثير من إشكالات حول هذا الكتاب، واعتمد أيضاً على آراء ابن عقدة (ت ٣٣٣هـ) على الرغم من فقدان كتبه الرجالية، وعدم معرفة طريق العلامة إليه، ومن أهم من اعتمد على كتبهم أيضاً: رجال الكشي (ت ٣٤٠هـ) ورجال النجاشي (ت ٤٥٠هـ) ورجال الطوسي (ت ٤٦٠هـ).

٣ - اعتمد العلامة الحلي في أحكامه الرجالية - فضلاً عما ذكر آنفاً - على الوكالة الصادرة من الإمام المعصوم في حق بعض أصحابهم بناءً على عدم توكيلهم للفساق، وهو موضع بحث عند علمائنا، وبنى أيضاً على الترحم الصادر منهم عليه السلام في حق بعض أصحابهم، ففيه دلالة على العدالة والتوثيق عنده، واعتمد كذلك على مبنى أصالة العدالة في كل إمامي ما لم يثبت عدمها بفسق، أو عدم ورود قدح فيه وغيرها من موجبات العدم.

٤ - لم يقف العلامة في خلاصته على سيرة حياة الرواة، مُبتعداً عن الخوض في تفصيلاتها، وكذا لم يتطرق إلى ذكر مُصنّفات هؤلاء الرواة الذين تعرّض لهم.

٥ - اعتماده في التّضعيف على كون الراوي غير إمامي اثني عشري، فهي الفرقة المحققة - كما في تصريحه - وهو أحد الأسباب الرئيسة في توقُّفاته في الرواة، مُخالفًا في ذلك جمعا من علماء المذهب والطائفة.

أمّا الاعتماد على هذا الكتاب - خلاصة الأقوال - وآراء العلامة بصورة



عامّة، فلأنّه يُمثّل حلقة وصل بين القُدّامى من أرباب الأصول الرّجاليّة والمتأخّرين منهم، فأخذ خلاصته عمّن تقدّمه مع الاطّلاع على آراء من عاصره، لذا جاءت آراؤه ناضجة علميّة، جامعّة بين الآراء، فهو قد محض تلك الآراء، وناقش بعضها ليجتهد في بيان رأيه.



المبحث الأول

(مَنْ ذَكَرَ السَّبَبَ فِي تَوْقُفِهِ)

تَوَقَّفَ الْعَلَّامَةُ الْحَلِي فِي بَعْضِ الرُّوَاةِ مُعَلَّلًا لِذَلِكَ، نَوْرِدُ بَعْضًا مِنْهُمْ، مُرْتَبِينَ إِيَّاهُمْ عَلَى تَرْتِيبِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ الْعَرَبِيِّ، مَعَ ذِكْرِ الْمُسَوِّغِ لِلتَّوَقُّفِ، وَذَكَرْنَا أَقْوَالَ الرَّجَالِيَيْنِ فِيهِمْ، وَوَقَفْنَا مُحَلِّلِينَ لِمَوَاقِفِ الْعُلَمَاءِ فِيهِمْ لِمَعْرِفَةِ مَا تَوَصَّلُوا إِلَيْهِ مِنْ آرَاءٍ، مُحَاوِلِينَ الْجَمْعَ بَيْنَ هَذِهِ الْآرَاءِ، مَعَ مُحَاوَلَةِ فَكِّ التَّعَارُضِ فِيهَا بَيْنَهَا.

[١] أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ^(٩):

ابن شُعَيْبٍ بْنُ مَيْثَمَ التَّمَّارِ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، كُوفِيٌّ، مَوْلَى بَنِي أَسَدٍ، صَحِيحُ الْحَدِيثِ سَلِيمُهُ، مُعْتَمَدُ الرُّوَايَةِ، لَهُ كِتَابُ نَوَادِرٍ، مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاسِمِ وَالرَّضَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَاقِفِيٌّ، رَوَى عَنْهُ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَهْيَكٍ. تَوَقَّفَ فِيهِ الْعَلَّامَةُ^(١٠) دُونَ ذِكْرِ السَّبَبِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ كَوْنَهُ وَاقِفِيًّا هُوَ الَّذِي سَوَّغَ لَهُ ذَلِكَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ حُكْمِ أَرْبَابِ الرِّجَالِ بِتَوْثِيقِهِ، وَاعْتِمَادِ رَوَايَتِهِ، وَتَصْحِيحِ حَدِيثِهِ، وَلَمْ يَغْمِزْ فِيهِ أَحَدٌ، وَلَا عِبْرَةٌ عِنْدَهُمْ بِوَاقِفِيَّتِهِ، وَقَوْلُ النَّجَاشِيِّ: «وَقَدْ رَوَى عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١١) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى رَجُوعِهِ عَنِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ الْوَاقِفِيَّةَ لَا تَرَوِي عَنِ الْإِمَامِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١٢) بَلْ تُعَادِيهِ^(١٣) فَلَا مُسَوِّغَ إِذْنٍ لِلتَّوَقُّفِ فِيهِ».

[٢] أَحْمَدُ بْنُ سَابِقٍ^(١٤):

تَوَقَّفَ الْعَلَّامَةُ الْحَلِي عَمَّا يَرَوِيهِ عَنْ أَحْمَدَ^(١٥)؛ وَذَلِكَ لَوُرُودِ رَوَايَةِ عِنْدَ الْكَشِّيِّ بِلَعْنِهِ عَنِ الْإِمَامِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١٦) وَهُوَ مَا دَعَاهُ لِلتَّوَقُّفِ فِيهِمَا يَرَوِيهِ. وَيَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ رَوَايَةَ الْكَشِّيِّ ضَعِيفَةٌ السَّنَدِ جَدًّا؛ فَفِي طَرِيقِهَا نَصْرُ ابْنِ الصَّبَّاحِ وَهُوَ ضَعِيفٌ غَالٍ^(١٧) وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ الَّذِي طُعِنَ عَلَيْهِ بِالْغُلُوِّ أَيْضًا^(١٨) فَضْلًا عَنْ ذَلِكَ طُعْنُ الْعَلَّامَةِ نَفْسَهُ عِنْدَ ذِكْرِ أَحْمَدَ بْنِ سَابِقٍ:



بأنَّ سَنَدَ رواية اللّعن فيه غير معلومة الصّحّة ، على الرّغم من أنّ قول العلامة هذا فيه شيء؛ فضعفُ السّند ظاهرٌ واضحٌ، بل إنّ: «هذه الرواية ضعيفة السّند جدًّا»^(١٨).

ولم يرد في كُتب الرّجال مدحٌ لأحمد ، واكتفوا بتضعيف سَنَد ما ورد في حقّه من لعنٍ عن الإمام الرّضا عليه السلام فهو بذلك كَمَن لم يرد في شأنه توثيق ولا تضعيف فهو مجهولٌ، فالتوقّف فيه هو الصّحيح، بل الضّعف ظاهر.

[٣] أحمد بن عمر الحلال^(١٩):

الحلّ: هو الشّيرج^(٢٠) سُمّي الحلال لبيعه ذلك، روى عن الإمام الرّضا عليه السلام وله عنه مسائل، كوفيٌّ، وثقه الشيخ الطّوسي، له كتاب، وقيل: إنّ له أصلاً رديئاً.

توقّف العلامة^(٢١) عن قبول روايته؛ لقول الشيخ الطّوسي فيه: «رديء الأصل»^(٢٢) وهذا الأمر لا يُسوِّغ التوقّف فيه، فلا مُنافاة بين ردّاءة الأصل وقبول روايته؛ فرداءة الأصل المروي عنه لا تدلُّ على تضعيفه أو تجريحه، بل ثقته ظاهرة صريحة من قول الشيخ الطّوسي نفسه: «كوفيٌّ ثقة»^(٢٣).

وأورد العلامة في المنتهى^(٢٤) رواية عنه دون أن يتعرّض له بشيء من التّضعيف أو غيره، وللمترجم روايات في كُتبنا المعتمدة^(٢٥) وهو ما يؤيّد توثيقه.

[٤] إسحاق بن عمار بن حيّان^(٢٦):

أبو يعقوب الصّيرفيّ، مولى بني تغلب، من بيت كبير في الشيعة، شيخٌ، ثقةٌ، له كتاب نوادر، من أصحاب الإمام الصادق والكاظم عليه السلام وثقه الشيخ الطّوسي.

توقّف العلامة^(٢٧) فيما ينفرد به من رواية ومن باب الأولى، وذكر: أنّ سبب ذلك كونه فطحياً^(٢٨) مُعتمداً على قول الشيخ الطّوسي فيه، على الرّغم من



أنّه - الشيخ الطوسي - والنجاشي قد وثّقاه واعتمدّا أصله، ولم يُرتّباً أثراً على فطحيّته، مع ورود أخبارٍ في مدحه^(٢٩) وضعّف ابن طاوس (ت ٦٦٤هـ)^(٣٠) هذه الرواية باستبعاد أن يحظى المترجم له بمدح الإمام الصادق عليه السلام كونه فطحيّاً.

ويبدو أنّ الأمر مُشتبه فيه؛ ذكر أنّ السيّد ابن طاوس كان أوّل من وقع في هذا الاشتباه، وتبعه على ذلك العلامة كما تقدّم، وتبعهما من تأخّر عنهما^(٣١) ومنشأ الاشتباه هو: التشابه في الاسم بينه وبين إسحاق بن عمّار بن موسى السّاباطيّ، فالثاني هو الفطحيّ^(٣٢) لا الأوّل، كما أنّ ما ورد في حقّ المترجم له عن النجاشي يُؤيّد ذلك، وكونه إماميّاً معروفاً مشهوراً، وأبناء أخيه وإخوته كذلك، وهو في بيتٍ مشهورٍ من بيوت الشيعة، وقد ذهب جمع من العلماء إلى هذا التّغاير^(٣٣).

فابن موسى هو الفطحيّ لا ابن حيّان، وبذلك ينفكّ الاشتباه، وتندفع الشُّبهة، وقد وردت روايات عنهما في كتبنا الفقهيّة دون فصلٍ وتمييز بينهما^(٣٤) ممّا يدعو إلى التوقّف في مروياتهما، فتكون عبارة العلامة وتوقّفه فيه في مكانها، ولكن يُمكن أن يُفكّ هذا الاشتباك أيضاً من معرفة الطبقة لكلّ منهما.

[٥] إسحاق بن جرير^(٣٥)؛

ابن يزيد بن جرير بن عبد الله البجليّ، أبو يعقوب، كوفيّ، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام له كتاب، ثقة.

توقّف العلامة^(٣٦) فيما ينفرد به من رواية، ومن باب الأوّل أيضاً؛ بسبب وقفه، ويلاحظ أنّ الشيخ الطوسي قد ذكر إسحاق هذا مرّتين؛ الأوّل: في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام^(٣٧) والثانية: في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام.



فقال: «إسحاق بن جرير»^(٣٨) ولم يَتَمَّ اسمه، ولا ذَكَرَ نَسَبَهُ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَاقِفِي^(٣٩) فَيُحْتَمَلُ التَّعَدُّدُ.

ولكن رواية الثقات عنه من أدلة التوثيق، فقد روى عنه: حماد، والحسن ابن محبوب، وابن أبي عمير، وكُلُّهم من ثقات الأصحاب؛ لذا توقَّف العلامة فيما ينفرد به من رواية، ويظهر من ذلك تصحيحه لروايته فيما لم ينفرد به، إِلَّا أَنَّهُ صحَّح روايته في المنتهى^(٤٠) فضلاً عن ورود مرويات المترجم له في كُتُبنا الفقهية والروائية^(٤١) فلم يُرتَّبوا على واقفيته أثراً يُذكر، خصوصاً مع قول الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ): إِنَّهُ من فقهاء الأصحاب والرُساء الأعلام^(٤٢) فلا ثمرة من التوقُّف فيه بعد توثيق النجاشي والشيخ الطوسي له، ورواية الأصحاب عنه واعتماد روايته.

[٦] إسماعيل بن الخطاب^(٤٣):

السَّلَمِيُّ، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وثقه الكشي، وذَكَرَ تَرْجُمَ الإمام الصادق عليه السلام عليه، ودُعا له بدخول الجنة. توقَّف العلامة^(٤٤) في روايته عنه، ومن باب الأقوى؛ وذلك لعدم ثبوت رواية الكشي^(٤٥) عنده في حق المترجم له، لجهالة جعفر بن محمد بن إسماعيل الخطاب^(٤٦) - وهو ابنه - الواقع في سندها، مما يَخْدِشُها سنداً، وكذا لعدم ثبوت هذه الرواية من جانب، ومن جانب آخر لعدم ورود ما يَجْرُحُ المترجم له، بل عدّه بعض أرباب الرجال من الممدوحين^(٤٧).

[٧] إسماعيل بن عمار^(٤٨):

ابن حيَّان، أخو إسحاق الصيرفي، الكوفي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ثقة، له أصل، فَطَحِي، من بيت كبير في الشيعة. توقَّف العلامة^(٤٩) في روايته لعدم ثبوت عدالته عنده، على الرغم ممَّا ورد



عن الكشي^(٥٠) من رواية في مدحه عن الإمام الصادق عليه السلام وهو مخالف لما أخذ به العلامة من شرط على نفسه في توثيق من ترد في حقه رواية عن الإمام المعصوم في توثيقه، وتقدم القول في ترجمة أخيه أن هذه الرواية ضعيفة السند.

وورد في الكافي ما يدل على مدحه عن الإمام الصادق عليه السلام وقوله فيه: «... لَقَدْ كُنْتُ أُحِبُّهُ، وَقَدْ ازْدَدْتُ لَهُ حُبًّا»^(٥١) وهي تشير إلى جلالته، وعُدَّ ممدوحًا لذلك، ولا تضرُّ رواية الكشي فيه^(٥٢).

وذكره النجاشي^(٥٣) في ترجمة أخيه، ولم يتعرض له بقدر أو ذمٍّ، وعُدَّ بعض العلماء رواية المترجم له في الحسان^(٥٤) وله روايات في كتبنا^(٥٥) فالتوقف فيه مُشْكِل.

[٨] بَشِيرُ النَّبَالِ^(٥٦):

ويقال: بشر - بِلَاءٍ - بن ميمون، الوابسي الهمداني، الكوفي النبالي، ابن أبي أراكَة، من أصحاب الإمام الباقر والصادق عليه السلام ممدوح. توقف العلامة^(٥٧) في روايته؛ لعدم ورود ما يُعدِّله، على الرغم مما ورد في الكشي من رواية في حقه عن الإمام الصادق عليه السلام^(٥٨) إذ ضعف العلامة الحلي هذه الرواية لوقوع محمد بن سنان^(٥٩) وصالح بن أبي حماد^(٦٠) في طريقها لضعفهما.

ويمكن أن تُعدَّ مروياته في الحسان؛ لعدم ورود ما يُجرِّحه أو يُضعِّفه، ولا سيَّما تصريح ابن داود^(٦١) بأنه ممدوح، وللمترجم روايات في كتبنا الفقهية والروائية^(٦٢).

[٩] ثَوِيرُ بْنُ أَبِي فَاخْتَه^(٦٣):

واسمُ أبي فاخته سعيد بن علاقه، وقيل: سعيد بن جهمان، أبو جهم،



كوفي، تابعي، من أصحاب الإمام السجاد والباقر والصادق عليهم السلام مولى أم هاني، روى عن أبيه، ممدوح.

توقف العلامة ^(٦٤) في روايته بعد أن ذكر رواية عن الكشي ^(٦٥) أنه أشفق على الإمام الباقر عليه السلام من مسائل هيأها له عمرو بن ذر والصلت بن بهرام، وطعن عليه بسبب هذا الإشفاق؛ لدلالته على عدم المعرفة التامة لحق الإمام عليه السلام فلو عرف ذلك الحق لما أشفق.

ويرد على هذا الإشكال: بأنه قد يكون إشفاقه هذا على الإمام عليه السلام لكي لا يتأذى مما سيسأله هؤلاء، أو: أنه لن يجيبهم تقيّة، فلا ذمّ فيه ^(٦٦).

إلا أن الشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ) ضعفه وأنحى باللائمة على من توقف فيه، أو عمل بروايته؛ لأنّ ما أورده الكشي لا يدلّ على مدحه، بل هو في القدر أدلّ منه في المدح، ولو قدر تسليم معرفته بالإمام عليه السلام فهو مجهول الحال لا يُعرف ^(٦٧) وهو موقف مُتشدّد منه.

والعلامة لم يطعن في سند هذه الرواية إلا أنها لا تقتضي عنده مدحاً ولا قدحاً، فتوقف لذلك كما هو مبناه، والمترجم له طعن عليه الجمهور بالضعف والرفض ^(٦٨).

والملاحظ: أنه لم يرد في قدحه شيء، ولا في مدحه أيضاً، كما أنه معروف عند الشيعة في ذلك العصر: «فلا تأمل في كونه من الشيعة ومن مشاهيرهم، وحكاية الإشفاق لا تضرّ بالنسبة إلى الشيعة الذين كانوا في ذلك الزمان كما لا يخفى على المطلع المتأمل» ^(٦٩) وروايته في كُتُبنا موجودة، ولم يطعن فيها أحد ^(٧٠).

[١٠] جابر بن يزيد ^(٧١):

أبو عبد الله الجعفي، وقيل: أبو محمد، لقي الإمام الباقر والصادق عليهم السلام



لَهُ كُتِبَ، وَلَهُ أَصْلٌ، وَكَانَ فِي نَفْسِهِ مُخْتَلِطًا ^(٧٢) ثِقَةً فِي نَفْسِهِ، وَقِيلَ: إِنَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ غُمَزَ فِيهِمْ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٢٨هـ) فِي أَيَّامِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام.

تَوَقَّفَ الْعَلَّامَةُ ^(٧٣) فِيمَا يَرَوِي عَنْهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ، وَهُمْ: عَمْرُو بْنُ شَمْرٍ، وَمُفَضَّلُ ابْنِ صَالِحٍ، وَمُنْخَلُ بْنُ جَمِيلٍ، وَيُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَقَدْ غُمَزَ فِي هَؤُلَاءِ، بِنَاءً عَلَى قَوْلِ النَّجَاشِيِّ وَابْنِ الْغَضَائِرِيِّ ^(٧٤) وَهُوَ مُشْعَرٌ بَقْبُولُ مَا يَرَوِيهِ الثَّقَاتُ عَنْهُ. وَوَرَدَ فِي حَقِّهِ رَوَايَاتٌ تَدُلُّ عَلَى مَدْحِهِ، وَأُخْرَى فِي قَدْحِهِ ^(٧٥) وَجَمِيعُ طُرُقِهَا فِيهَا ضَعْفٌ ^(٧٦) وَوَثْقُهُ الْعَامَّةُ إِلَّا أَنَّهُمْ رَمَوْهُ بِالتَّشْيِيعِ ^(٧٧) وَهُوَ مِنْ ثَمٍّ مُخْتَلَفٍ فِيهِ. وَيَبْدُو أَنَّ مَنَشَأَ الْاِخْتِلَافِ لِنَقْلِهِ بَعْضَ الْأَعَاجِيبِ عَنْهُمْ عليهم السلام وَإِلَّا فَهُوَ ثِقَةٌ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ ^(٧٨) وَالْمَعْرُوفُ عَنْهُ أَنَّهُ قَلَّمَا يُوثَّقُ أَحَدًا، وَقِيلَ: تَوَثَّقُ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ مُعَارِضٌ بِتَضْعِيفِ النَّجَاشِيِّ؛ لِتَقْدِيمِ قَوْلِهِ عِنْدَ الرَّجَالِيِّينَ، زِيَادَةً عَلَى أَنَّ كِتَابَ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ لَمْ يَثْبُتْ صَحَّتُهُ، كَمَا أَنَّ مَقُولَةَ النَّجَاشِيِّ لَيْسَتْ صَرِيحَةً بِالْقَدْحِ فِيهِ، وَرَوَايَاتُهُ فِي كُتُبِنَا الْفَقْهِيَّةِ وَالرُّوَاثِيَةِ كَثِيرَةٌ مَنَشُورَةٌ وَخُصُوصًا فِي كُتُبِ الْعَلَّامَةِ نَفْسِهِ ^(٧٩).

وَذَهَبَ الشَّهِيدُ الثَّانِي ^(٨٠) إِلَى التَّوَقُّفِ فِيمَا يَرَوِيهِ هَؤُلَاءِ عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا، بَلْ زَادَ فِي اسْتِغْرَابِهِ عَلَى مَنْ تَوَقَّفَ فِيهِ مَعَ اِخْتِلَافِ النَّاسِ فِي مَدْحِهِ وَجَرَحِهِ الْمَوْجِبَ لِتَقْدِيمِ الْجَرَحِ عَلَى التَّعْدِيلِ.

[١١] جَعْفَرُ بْنُ عَفَّانٍ ^(٨١):

الطَّائِيُّ، لَهُ أَشْعَارٌ فِي رِثَاءِ الْإِمَامِ الْحُسَيْنِ عليه السلام وَكَانَ مُعَاصِرًا لِلْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام وَقَرَأَ مِنْ شِعْرِهِ فِي حَضْرَتِهِ فَأَبْكَى الْإِمَامَ عليه السلام وَالْحَاضِرِينَ، فَشَهِدَ لَهُ الْإِمَامُ عليه السلام بِالْجَنَّةِ لَذَلِكَ، تُوفِّيَ فِي حُدُودِ سَنَةِ (٥٠هـ).

الْوَجْهُ عِنْدَ الْعَلَّامَةِ ^(٨٢) التَّوَقُّفُ فِي رِوَايَتِهِ؛ لِأَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْكُشِّي ^(٨٣) مِنْ شَهَادَةِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام لَهُ بِالْجَنَّةِ ضَعِيفٌ؛ لَوْقُوعِ نَصْرِ بْنِ الصَّبَّاحِ وَمُحَمَّدِ بْنِ



سَنَان في طَرِيقِهَا، وَهُمَا - كَمَا تَقَدَّمَ - ضَعِيفَان، وَلَمْ تَرِدْ لَهُ رِوَايَةٌ فِي كُتُبِهَا الْمُعْتَمَدَةِ، وَلَعَدَمَ ذِكْرٍ مَا يَقْدَحُ فِيهِ.

وَذَكَرَهُ الْعَلَّامَةُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ خُلَاصَتِهِ، وَهُوَ الْقِسْمُ الْمُخَصَّصُ لِلثَّقَاتِ مِنَ الرِّوَاةِ عَلَى الرَّغْمِ تَوْفُّقُهُ فِي رِوَايَتِهِ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ مَمْدُوحٌ^(٨٤).

[١٢] الْحَسَنُ بْنُ سَيْفٍ^(٨٥):

ابن سُلَيْمَانَ، التَّمَارُ الْكُوفِيُّ، مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَقَهُ ابْنُ عَقْدَةَ.

تَوَقَّفَ الْعَلَّامَةُ^(٨٦) فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ مِنْ رِوَايَةٍ - وَمِنْ بَابِ الْأَوَّلَى - لَعَدَمَ وَقُوفِهِ عَلَى مَدْحٍ أَوْ قَدَحٍ مِنْ طَرَفَيْنَا فِي الْمُتَرَجِّمِ لَهُ، فَهُوَ مَجْهُولٌ، وَرَوَى الْعَلَّامَةُ نَفْسَهُ تَوْثِيقَهُ عَنْ ابْنِ عَقْدَةَ^(٨٧) عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ^(٨٨) وَأَوْرَدَهُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّقَاتِ فِي خُلَاصَتِهِ.

وَالْتَوْثِيقُ هَذَا لَا يَثْبُتُ؛ كَوْنِ طَرِيقِ الْعَلَّامَةِ لِابْنِ عَقْدَةَ مَجْهُولًا لَا يُعْرَفُ، فَلَا يُمَكِّنُ الْاعْتِمَادَ عَلَيْهِ، وَلِلْسَبَبِ نَفْسِهِ فَلَا يُؤْخَذُ بِتَوْثِيقِ ابْنِ دَاوُدَ (ت ٧٣٦هـ) أَيْضًا^(٨٩) وَبِذَلِكَ لَا تَثْبُتُ وَثَاقَةُ الْمُتَرَجِّمِ لَهُ، عَلَى أَنْ تَوَقَّفَ الْعَلَّامَةُ فِيهِ يُنَاقِضُ إِيرَادَهُ فِي قِسْمِ الثَّقَاتِ.

وَقَدْ يُعَلَّلُ تَوَقُّفُ الْعَلَّامَةِ فِيهِ لَعَدَمَ ثُبُوتِ الْمُؤْمَأِ إِلَيْهِ مِنَ الطَّائِفَةِ الْمُحَقَّةِ، وَمَبْنَى الْعَلَّامَةِ - كَمَا عَرَفَتْ سَابِقًا - عَدَمَ حُجِّيَّةِ خَبَرِ الْوَاقِفَةِ وَالْفَطْحِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْفِرَقِ^(٩٠).

وَذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ تَوْثِيقَ الْمُتَرَجِّمِ لَهُ^(٩١) مُسْتَظْهِرِينَ ذَلِكَ مِنْ تَوْثِيقِ النَّجَاشِيِّ لِأَبِيهِ سَيْفِ بْنِ سُلَيْمَانَ، إِذْ قَالَ: «سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمَارُ، أَبُو الْحَسَنِ، كُوفِيٌّ، رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثِقَةً، وَابْنَهُ الْحَسَنُ بْنُ سَيْفٍ»^(٩٢) فَحَرَفُ الْعَطْفِ فِي كَلِمَةِ: (وَابْنَهُ) يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْأَقْرَبِ وَهُوَ كَلِمَةُ: (ثِقَةً) أَوْ عَلَى الْأَبْعَدِ



وهو: روايته هو وأبوه معاً عن الإمام الصادق عليه السلام خصوصاً مع ذكر الشيخ الطوسي ^(٩٣) له في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وكلا العبارتين فيها دلالة على التعديل.

[١٣] الحسن بن صدقة المدائني ^(٩٤):

أخو مُصَدِّق بن صدقة، من أصحاب الإمام الصادق والكاظم عليهما السلام ورأيت روايته عن الإمام الرضا عليه السلام في التهذيب ^(٩٥).

توقف العلامة ^(٩٦) في تعديله؛ لأنه لم يجز به، على الرغم من توثيق الشيخ الطوسي له ^(٩٧) وقيل: إن في بعض النسخ من رجال الطوسي: الحسين بن صدقة، وبذلك وجب التوقف في تعديله لاحتمال التعدد.

ويُردُّ عليه: أنَّ الموجود في بقية النسخ من رجال الطوسي: الحسن وليس الحسين، وهو كذلك في النسخ المطبوعة المتداولة هذه الأيام، كما أنه لم يذكر أرباب الرجال أنَّ لصدقة ابناً أو أخاً يُقال له: الحسين ^(٩٨) وقد وثقه ابن داود الحلي ^(٩٩) وبذلك فلا وجه للتوقف في تعديله بعد ما مرَّ، وهو ما ذهب إليه الشهيد الثاني ^(١٠٠) وللمُترجم روايات في كتبنا المعتمدة ^(١٠١) ولم يذكر أحد فيه شيئاً من الطعن.

[١٤] الحسن بن محمد ^(١٠٢):

أبو علي القطان، الكوفي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.
توقف العلامة الحلي ^(١٠٣) فيما ينفرد به من رواية؛ وذلك لعدم ثبوت عدالته عنده، إذ لم يرد فيه قدح ولا مدح، على الرغم مما نقله العلامة ذاته من توثيقه عن ابن عُقدة ^(١٠٤) عن علي بن الحسن بن فضال في ترجمة الحسن بن سيف ^(١٠٥) على أن طريق العلامة لابن عُقدة مجهول وبينهما فاصل زمني طويل، ولم يستبعد بعض أرباب الرجال توثيقه، لعدم ورود ما يقدر في حقه ^(١٠٦).



[١٤] حُذِيفَةُ بْنُ مَنْصُورٍ (١٠٧):

ابن كثير بن سلمة بن عبد الرحمن، أبو محمد الخَزَاعِيُّ، بَيَّاعُ السَّابِرِيِّ (١٠٨)
رَوَى عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ وَالكَاسِمِ طَعَنَ عَلَيْهِ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ،
كَانَ أَحَدَ عُمَّالِ بَنِي أُمَيَّةَ.

تَوَقَّفَ فِيهِ الْعَلَّامَةُ (١٠٩) مُعَلَّلًا ذَلِكَ بِأَمْرَيْنِ؛ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا: قَوْلُ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ:
«حَدِيثُهُ غَيْرُ نَقِيِّ، يَرَوِي الصَّحِيحَ وَالسَّقِيمَ، وَأَمْرُهُ مُلْتَبِسٌ، وَيُخْرِجُ شَاهِدًا» (١١٠)
وَالثَّانِي: كَوْنُهُ أَحَدَ عُمَّالِ بَنِي أُمَيَّةَ.

وَيُرَدُّ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَةُ أُمُورٍ، مِنْهَا: أَنَّ الْعَلَّامَةَ نَفْسَهُ (١١١) ذَكَرَ أَنَّ الشَّيْخَ الْمُفِيدَ
قَدْ وَثَّقَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ تَوْثِيقَ النَّجَاشِيِّ لَهُ (١١٢) وَمِنْهَا: أَنَّ الشَّيْخَ الطُّوسِيَّ (١١٣) وَثَّقَهُ
عِنْدَ ذِكْرِهِ، وَمِنْهَا: أَنَّ كَلَامَ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ الَّذِي تَعَكَّرَ عَلَيْهِ بِالتَّوَقُّفِ فِي
الرَّأْيِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَضْعِيفِ ظَاهِرٍ، وَأَمَّا: كَوْنُهُ مِنْ عُمَّالِ بَنِي أُمَيَّةَ، فَهُوَ أَمْرٌ
لَمْ يَتَّبَتْ، وَإِنْ ثَبَتَ فَهُوَ لَا يَدُلُّ عَلَى الطَّعْنِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ ثِقَاتِ الشَّيْعَةِ كَانُوا
عُمَّالًا لِبَنِي أُمَيَّةَ وَبَنِي الْعَبَّاسِ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَهُمْ مُحَافِظُونَ عَلَى وَلَائِهِمْ، وَلَمْ
يُضِرَّهُمْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ.

زِيَادَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُتَرَجِّمَ لَهُ قَدْ وَرَدَ فِي حَقِّهِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَدْحٍ كَمَا فِي
الْكَشِّي (١١٤) وَقَدْ وَثَّقَ الْعَلَّامَةُ نَفْسَهُ رَجَالًا مُكْتَفِيًا بِتَوْثِيقِ النَّجَاشِيِّ لَهُمْ، كَمَا
فِي مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى الْيَقُطِينِيِّ (١١٥) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَضْعِيفِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ
لَهُ (١١٦) وَغَيْرِهِ، فَمَا حَدَا مِمَّا بَدَا، وَأَحَادِيثُ الْمُتَرَجِّمِ لَهُ فِي كُتُبِنَا مُنْتَشِرَةٌ (١١٧)
وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ تَوَقُّفَ الْعَلَّامَةِ فِيهِ مَسْأَلَةٌ فِيهَا نَظَرٌ.



المبحث الثاني (مَنْ لَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ فِي تَوْقُفِهِ)

ذكر العلامة في خلاصته بعض الرواة مُتَوَقِّفًا فيهم، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ أَسْبَابَ تَوْقُفِهِ، أوردنا هنا بعضًا من الرواة من هذا النمط، مع محاولة إيجاد المُسَوِّغَاتِ التي دَعَتِ العَلَامَةَ لِلتَّوَقُّفِ فيهم، ومُنَاقَشَةَ تلك الآراءِ الوَارِدَةِ عن بَقِيَّةِ أَرْبَابِ الرِّجَالِ فِي حَقِّهِمْ، والمُزَاوَجَةَ بينها للوُصُولِ إِلَى نَتِيجَةٍ مَا يُسَوِّغُ هَذَا التَّوَقُّفَ، وَأَيْضًا فَقَدْ رَتَّبْنَا هَؤُلَاءِ الرُّوَاةَ عَلَى حُرُوفِ المَعْجَمِ العَرَبِيِّ، مع التَّنْوِيهِ إِلَى أَنَّنَا لَمْ نُورِدْ كُلَّ مَنْ اتَّصَفَ بِذَلِكَ لَعَدَمِ سَعَةِ البَحْثِ، وَهُمْ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

[١] إبراهيم بن صالح الأنماطي^(١١٨):

وردَ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ بِهَذَا الاسمِ رُوَاةٌ عَدَّةٌ، يُكْنَى الْأَوَّلُ مِنْهُمْ بِأَبِي إِسْحَاقَ، ثَقَّةٌ، كُوفِيٌّ، لَهُ كُتُبٌ، مِنْهَا: كِتَابُ الْغَيْبَةِ، عَنْهُ: عُبيد الله بن أحمد بن نهيك، لَمْ يَرَوْهُ عَنِ الْأَثَمَةِ عليه السلام.
الثاني: أَسَدِيٌّ، ثَقَّةٌ، مِنْ أَصْحَابِ الإِمَامِ الرِّضَا عليه السلام وَاقِفِيٌّ، لَهُ كِتَابٌ، عَنْهُ: عُبيد الله بن أحمد بن نهيك^(١١٩).
وذكر الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ رَاوِيًا ثَالِثًا بِالاسْمِ نَفْسَهُ وَالحِرْفَةَ - بَيْعُ الْأَنْمَاطِ^(١٢٠) - وَعَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الإِمَامِ الْبَاقِرِ عليه السلام^(١٢١).

وَالْأَوَّلَانِ بَيْنَهُمَا تَشَابُهُ مِنْ جَانِبِ وَاختِلَافٌ مِنْ آخَرٍ؛ فَهُمَا يَحْمِلَانِ الاسمَ نَفْسَهُ وَالحِرْفَةَ - بَيْعُ الْأَنْمَاطِ - وَهُمَا ثَقَتَانِ أَيْضًا، وَلِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كِتَابٌ، وَالرَّوَايَةُ عَنْهُمَا نَفْسُهُ، وَافْتَرَقَا: فِي أَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَرَوْهُ عَنِ الْأَثَمَةِ عليه السلام بَيْنَمَا رَوَى الثَّانِي عَنِ الإِمَامِ الرِّضَا عليه السلام وَالثَّانِي أَسَدِيٌّ، بَيْنَمَا لَمْ تُذَكَّرْ قَبِيلَةُ الْأَوَّلِ، وَالْأَهَمُّ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الثَّانِي وَاقِفِيٌّ دُونَ الْأَوَّلِ، وَرَوَى الثَّالِثُ عَنِ الإِمَامِ الرِّضَا عليه السلام.



فَنُقَاطُ التَّشَابُهْ وَالِاتِّقَاءِ بَيْنَهُمَا هُوَ الَّذِي دَعَا الْعَلَّامَةُ^(١٢٢) لِلْحُكْمِ
بِاتِّحَادِهِمَا، وَوَقَّفَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، لَذَا تَوَقَّفَ فِيهِ بَعْدَ احْتِمَالِ عَدِّهِمَا وَاحِدًا
فَأَدْرَجَهُ فِي الضُّعْفَاءِ.

وَيُظْهِرُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا وَاحِدًا، وَهُمْ إِلَى التَّعَدُّدِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الْإِتِّحَادِ؛
لَأَنَّ بَيْنَهُمْ تَمَازِيًا وَلَوْ بِشَكْلِ جُزْئِيٍّ، وَفِي عَدِّ الْعَلَّامَةِ لَهُمْ وَاحِدًا وَتَوَقَّفَهُ فِي
الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ لَا مُسَوِّغَ لَهُ^(١٢٣).

[٢] أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^(١٢٤):

ابن مُحَمَّدٍ بنِ عَلِيٍّ بنِ فَضَّالٍ بنِ عَمْرٍو بنِ أَيْمَنَ، أَبُو الْحَسَنِ، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ
اللَّهِ، مَوْلَى عَكْرَمَةَ بنِ رَبْعِيٍّ، ثِقَةٌ فِي الْحَدِيثِ، رَوَى عَنْهُ الْكُوفِيُّونَ وَالْقُمِيُّونَ
وَأَخُوهُ عَلِيٌّ بنِ الْحَسَنِ، لَهُ كُتُبٌ، مِنْهَا: الصَّوْمُ، وَالصَّلَاةُ وَغَيْرُهُمَا، وَكَانَ
فَطْحِيًّا، مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْهَادِي وَالْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تُوَفِّيَ سَنَةَ (٢٦٠هـ).

تَوَقَّفَ الْعَلَّامَةُ^(١٢٥) فِي رِوَايَتِهِ دُونَ ذِكْرِ الْمُسَوِّغِ لَذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ إِجْمَاعَ
أَرْبَابِ الرِّجَالِ عَلَى كَوْنِهِ فَطْحِيًّا هُوَ مَا دَعَاهُ لِلتَّوَقُّفِ فِيهِ، وَفَطْحِيَّةُ الْمُتَرَجِّمِ
لَهُ مَشْهُورَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَهُمْ، إِلَّا أَنَّ شَيْخَ الطَّائِفَةِ الطُّوسِيَّ ادَّعَى أَنَّ الطَّائِفَةَ
قَدْ عَمَلَتْ بِمَا رَوَاهُ بَنُو فَضَّالٍ وَهُوَ مِنْهُمْ^(١٢٦) وَرِوَايَتُهُ عِنْدَ الْعَلَّامَةِ فِي الْمُنْتَهَى^(١٢٧).

[٣] أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^(١٢٨):

ابن حَمَّادٍ بنِ سَعْدٍ بنِ مَهْرَانَ، الْمُلَقَّبُ بِ: دَنْدَانٍ، أَبُو جَعْفَرٍ الْأَهْوَازِي، مَوْلَى
الْإِمَامِ السَّجَّادِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ كُتُبٌ، مِنْهَا: الْاِحْتِجَاجُ، الْأَنْبِيَاءُ، الْمَثَالِبُ، الْمُخْتَصَرُ فِي
الدَّعَوَاتِ، رَوَى عَنْ جَمِيعِ شُيُوخِ أَبِيهِ إِلَّا حَمَّادَ بْنَ عَيْسَى، ضَعَفَهُ الْقُمِيُّونَ لَغْلَوِهِ،
حَدِيثُهُ يُعْرَفُ وَيُنْكَرُ^(١٢٩) مَاتَ بِقَمٍّ، لَمْ يَرَوْا عَنْ الْأَثَمَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَابْنِ الْغَضَائِرِيِّ،
قَالَ: «حَدِيثُهُ فِيمَا رَأَيْتُهُ سَالِمًا»^(١٣٠).

تَوَقَّفَ الْعَلَّامَةُ^(١٣١) فِيمَا يَرَوِيهِ مِنْ دُونِ ذِكْرِ السَّبَبِ، وَيَبْدُو أَنَّ قَوْلَ ابْنِ



الغضائري فيه هو الَّذِي سَوَّغَ لِلْعَلَّامَةِ التَّوَقُّفَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ تَضْعِيفُ الرَّوَاةِ، إِلَّا أَنَّهُ هُنَا لَمْ يَطْعَنْ عَلَيْهِ، رُغْمَ نَقْلِ النَّجَاشِيِّ وَشَيْخِ الطَّائِفَةِ الطُّوسِيِّ تَضْعِيفَهُ عَنِ الْقُمِيِّينَ.

وعلى ما تقدَّم فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي حَقِّ الْمُتَرَجِّمِ لَهُ قَدْحٌ صَرِيحٌ، وَتَضْعِيفُ الْقُمِيِّينَ لَهُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُمْ يُغَالُونَ فِي مَوَاقِفِهِمْ مِنَ الرَّوَاةِ، وَكَثِيرًا مَا يَرَوْنَ أَنَّ ذِكْرَ فَضِيلَةٍ لِلْأَثَمَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَحْتَمِلُونَهَا غُلُوءًا، فَيَحْكُمُونَ عَلَى رَاوِيهَا بِالْغُلُوءِ وَذَلِكَ لِتَشَدُّدِهِمْ فِي قَبُولِ الرَّوَاةِ، عَلَى أَنَّ النَّجَاشِيَّ وَالشَّيْخَ الطُّوسِيَّ لَمْ يَذْكُرَا رَأْيَهُمَا فِي الرَّأْيِ صَرِيحًا، بَلْ نَقَلَا رَأْيَ الْقُمِيِّينَ فِيهِ، وَلَمْ يَقْدَحَا فِي الرَّأْيِ نَفْسَهُ، فَضَلًّا عَنْ اعْتِمَادِ مَرْوِيَاتِهِ فِي كُتُبِنَا^(١٣٢) زِدَ عَلَى ذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ فِي حَقِّهِ، وَأَيْضًا كَوْنُهُ مِنْ أَصْحَابِ الْمُؤَلَّفَاتِ وَالْكُتُبِ مِمَّا يُضَعَّفُ الْأَرَاءُ الْمُتَقَدِّمَةُ.

فَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَدْعُ مَجَالًا لِلتَّوَقُّفِ فِيهِ، فَضَلًّا عَنْ دَقَّةِ تَعْبِيرِ الْعَلَّامَةِ فِي أَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ فِيمَا يَرَوِيهِ، وَلَيْسَ فِي شَخْصِ الرَّأْيِ.

[٤] أَحْمَدُ بْنُ حَمَّادٍ الْمُرُوزِيُّ^(١٣٣):

مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْجَوَادِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ، وَابْنُهُ يُقْبَبُ بِ- الْمَحْمُودِيِّ^(١٣٤) وَرَدَّ عَنِ الْكَشِّيِّ مَدْحٌ وَقَدْحٌ فِيهِ^(١٣٥) وَالرَّجُلُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى تَضْعِيفِهِ.

وَالْوَجْهَ عِنْدَ الْعَلَّامَةِ^(١٣٦) التَّوَقُّفُ فِيمَا يَرَوِيهِ مِنْ دُونِ ذِكْرِ السَّبَبِ، وَيَبْدُو أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ لَتَعَارُضِ الْمَدْحِ وَالْقَدْحِ فِيهِ، كَمَا فِي مَرْوِيَّاتِ الْكَشِّيِّ فِي حَقِّهِ، وَالتَّوَقُّفُ فِيمَا يَرَوِيهِ لَا يَعْنِي التَّوَقُّفَ فِي شَخْصِ الْمُتَرَجِّمِ لَهُ.

فَإِذَا كَانَ تَوَقُّفُ الْعَلَّامَةِ عَمَّا يَرَوِيهِ الْمُتَرَجِّمُ لِمَا رَوَى فِي الْكَشِّيِّ مِنْ رَوَايَتَيْنِ، فَإِنَّهُمَا لَا صِرَاحَةَ فِيهِمَا فِي الطَّعْنِ عَلَيْهِ وَتَجْرِيحِهِ فَضَلًّا عَنْ



تضعيفه، والرواية التي يُظنُّ فيها الطعن في سندها ضعفٌ وجهالة، فلا يثبت صحة السند فيها^(١٣٧).

وقد يُعلَّل سببُ توقُّف العلامة فيما يرويه المترجم إلى أنَّ الراوي هو بنفسه الذي روى عن الإمام السَّجَّاد عليه السلام ما يدلُّ على مدحه، ويردُّ على ذلك: بأن هذه الرواية رواها ابنه وليس هو، وكلُّ ذلك مُعارضٌ بترضي الإمام عليه السلام عنه بعد موته، كما أنَّ اعتماد العلامة نفسه على مرويات المترجم له^(١٣٨) يُبعد تضعيفه، ومروياته في كتبنا^(١٣٩) وهو ما يؤيِّد عدم تضعيفه.

[٥] أسامة بن زيد^(١٤٠):

ابن حارثة بن شراحيل، أبو محمَّد، وقيل: أبو زيد، مولى رسول الله ﷺ وأمه بركة مولاة رسول الله ﷺ صحابيٌّ، وهو حُبُّ رسول الله ﷺ توفيَّ سنة (٥٤هـ) وهو ثقةٌ عند العامة.

قال العلامة^(١٤١): «والأولى عندي التوقُّف عن روايته» دون أن يذكر السبب في ذلك، والظاهر أنَّ سبب توقُّفه كونه لم يُبايع أمير المؤمنين عليَّ بن أبي طالب عليه السلام وسببه على ما ذكر: أنَّ أسامة بعثه رسول الله ﷺ في خيلٍ لبعض قرى اليهود، وكان رجلٌ من اليهود عند سماعه بمقدمهم جمع ماله وأهله، وعند وصول أسامة عنده أسلم فقتله أسامة، فلامه رسول الله ﷺ فقال: ما قاله إلاَّ نعوذًا من القتل، فقال رسول الله ﷺ: «أفلا شققت الغطاء عن قلبه، لا ما قال بلسانه قبلت، ولا ما كان في نفسه علمت» فنزل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ (النساء/٩٤) فحلف أسامة أن لا يُقاتل رجلًا يشهد الشهادتين، لذا تخلف عن حروب أمير المؤمنين عليه السلام^(١٤٢).

وروي في الكشي (ت ٣٨٠هـ): أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قد عذره في يمينه التي كانت عليه، ولم يمنعه عطاءه، وروي فيه أيضًا: أنَّ الإمام الحسن عليه السلام



قد كَفَّنَهُ بِبُرْدٍ أَحْمَرَ، وفيه أَيْضًا: عن الإمام الباقر عليه السلام أَمَرَ أَنْ لَا يَقُولُوا فِيهِ إِلَّا خَيْرًا ^(١٤٣).

وثالثُ الروايات ضَعِيفَةُ السَّنَدِ بحسَبِ ما قاله العلامة في ترجمة أسامة، والثانية: يَرِدُ عليها أَنَّ الإمام الحسن عليه السلام تُوَفِّيَ سنة (٤٩هـ)، في حين تُوَفِّيَ أسامة سنة (٥٤هـ) فلا يَصْدُقُ ذلك، فهي غير سَلِيمَةٍ مِنْ هذه النَّاحِيَةِ، والأوَّلَى لم يُقَطَّعَ بثبوتها، ومع فرضِ ثبوتها فَبَيْعَةُ أمير المؤمنين عليه السلام لا تُخْرِجُهُ عَنْ يَمِينِهِ؛ فما أَقْسَمَ عليه شيءٌ والْبَيْعَةُ شيءٌ آخر. وهناك بعض الأخبار الدالَّة على ذَمِّه، ولذا كَانَ أَقَلُّ ما يُقال فيه: أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلك لَهُ في كُتُبنا الفقهِيَّةِ والروائيَّةِ روايات كثيرة مِنْ دُونِ ذِكْرِ أَدْنَى تعليقٍ عليها ^(١٤٤).





النتائج

بعد هذه الجولة بين الرواة ومصادر ترجمتهم وتوثيقهم وتضعيفهم، ومعرفة رأي العلامة فيهم، وبيان توقفه فيهم ومناقشة ذلك، اتضح ما يأتي:

١ - أَنَّ العلامة الحلي كان أول مَنْ استعمل مُصطلح التوقّف في كتبه الرجالية بهذا التوسّع.

٢ - أَنَّهُ ﷺ أحياناً كان يُبين أسباب توقفه، وأخرى لا يفعل، فكان البحث مُنصبّاً على ما يُسوِّغ له ذلك.

٣ - من الأسباب الرئيسة الدّاعية للعلامة للتوقّف في الرواة أو عمّا يروونه هو كونهم في عداد مَنْ لم يكن إمامياً اثني عشرياً على الرّغم من أَنّهم من الثّقات عند غيره، وهو أمرٌ انفرد به؛ لأنّ مبناهُ عدم توثيق غير الإمامي.

٤ - كان العلامة ﷺ وفي مواضع قليلة من الخلاصة يوثّق بعض الرواة، وفي أخرى يتوقّف في نفس مَنْ وثّقه سابقاً من الثّقات عند غيره.

٥ - أَنَّهُ ﷺ على الرّغم من توقفه في عددٍ من الرواة إلاّ أَنَّهُ كان يعتمدُ على كثيرٍ ممّا يرويه هؤلاء المتوقّف فيهم في كتبه الفقهيّة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين





الهوامش

١٨. معجم رجال الحديث: ١٣٠ / ٢.
١٩. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٩٩، رجال الطوسي: ٣٥٢، معالم العلماء: ٥٧، نقد الرجال: ١ / ١٤٤، منتهى المقال: ١ / ٣٠٠.
٢٠. وهو: دهن السمسم، لسان العرب: ١٧٣ / ١١ مادة (حل).
٢١. خلاصة الأقوال: ٦٢.
٢٢. الرجال: ٣٥٢.
٢٣. م. ن: نفس الصفحة.
٢٤. منتهى المطلب: ١٠ / ٣٢٨.
٥٢. ينظر: بصائر الدرجات: ٢٧٢ ح ٦، الكافي: ١ / ٥٢ ح ٦، و: ١٩٠ ح ٣، الاستبصار: ٢ / ٢٣٤ ح ٨١٢، تهذيب الأحكام: ٥ / ١٤٠ ح ٤٦٢، الخرائج والجرائح: ١ / ٣٦٩ ح ٢٧.
٦٢. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٧١، رجال الطوسي: ١٦٢، رجال ابن داود: ٤٨، نقد الرجال: ١ / ١٩٥.
٢٧. خلاصة الأقوال: ٣١٧.
٢٨. وهم القائلون بانتقال الإمامة من الامام الصادق عليه السلام الى ولده عبد الله الأفطح، وكان أكبر أولاده، وسمي بذلك لأنه كان أفطح الرأس؛ أي: عريضه، ولهم عقائد كثيرة باطلة، ينظر: الفرق بين الفرق: ٨٨.
٢٩. وهي: أن الامام الصادق عليه السلام كان يقول عندما يراه وإسماعيل بن عمار: «وقد يجمعهما لأقوام» ويقصد: الدنيا والآخرة، ينظر: اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٠٥ (٧٥١).

١. ينظر: كتاب العين: ٥ / ٢٢٣، الصحاح: ٤ / ١٤٤٠، لسان العرب: ١٥ / ٣٧٤ مادة (وقف).
٢. ينظر: خلاصة الأقوال: ٨٠ و: ٣٢٧.
٣. م. ن: ٤٤، المقدمة.
٤. رجال ابن الغضائري: ١١٦ (١٨٠).
٥. م. ن: ١١٢ (١٦٦).
٦. شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل: ٤٣٧.
٧. سير أعلام النبلاء: ٧ / ٥٨ (٢٠) ولم نعثر عليه عند ابن معين.
٨. ينظر: فرائد الأصول: ٤ / ٣٣، أصول الفقه للمظفر: ٣ / ٢٢٨.
٩. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٧٤، فهرست الطوسي: ٦٤، معالم العلماء: ٤٨.
١٠. خلاصة الأقوال: ٣١٩.
١١. الرجال: ٧٤.
١٢. ينظر: تعليقة البهبهاني: ٣٣.
١٣. ينظر ترجمته في: رجال ابن داود: ٢٢٨، نقد الرجال: ١ / ١٢٥، طرائف المقال: ١ / ٢٧٨، معجم رجال الحديث: ٢ / ١٣٠.
١٤. خلاصة الأقوال: ٣٢٣.
١٥. اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٨٢٨.
١٦. ينظر: رجال ابن الغضائري: ١٢٠، رجال ابن داود: ٢٨٢.
١٧. ينظر: رجال الطوسي: ٣٨٤، خلاصة الأقوال: ٣١٨.



٣٠. التحرير الطاووسي: ٤٠.
٣١. ينظر: منتهى المقال: ٢/٢٣.
٣٢. ينظر: فهرست الطوسي: ٥٤.
٣٣. ينظر: مجمع الرجال: ٢/٢٥.
٣٤. ينظر: الكافي: ٢/٥٣ ح ٢، من لا يحضره الفقيه: ١/٢٠٨ ح ٢٨، الخلاف: ١/٢٢٧، النهاية ونكتها: ١/٢٠٥، السرائر: ٢/٢٠٠، تحرير الأحكام: ٢/١١٨، تذكرة الفقهاء: ٣/٢٢٤، مختلف الشيعة: ٦/٦٣ وغيرها.
٣٥. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٧١، رجال الطوسي: ١٦٢، فهرست الطوسي: ٥٥، معالم العلماء: ٦٢، إيضاح الاشتباه: ٩٤، رجال ابن داود: ٢٣١.
٣٦. خلاصة الأقوال: ٣١٨.
٣٧. الرجال: ١٦٢.
٣٨. الرجال: ٣٣٢.
٣٩. الواقفية: هم الذين ساقوا الإمامة الى الامام الكاظم عليه السلام ثم وقفوا بعده، مدعين أنه الإمام المنتظر، وهو الغائب بعد استدعاء الرشيد العباسي له، ولهم عقائد وتعليقات منحرفة، ينظر: الملل والنحل: ١/١٦٨.
٤٠. منتهى المطلب: ٢/٢٦٨، ٢٩٦، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢٣، ٤٠٩، وغيرها من المواضع المتكررة.
٤١. ينظر: الكافي: ١/٢٧٤ ح ١، و: ٣/١٩ ح ٣، من لا يحضره الفقيه: ٢/٨٧٢ ح ٤٤٢، تهذيب الأحكام: ٤/٢٦١ ح ٨٥٤.
٤٢. ينظر: الرسالة العددية: ٩/٢٥، ٣٥، ضمن موسوعة مؤلفات الشيخ المفيد.
٤٣. ينظر ترجمته في: رجال الطوسي: ١٦٠، اختيار معرفة الرجال: ٢/٧٩٢، رجال ابن داود: ٥٠، التحرير الطاووسي: ٣٤، نقد الرجال: ١/٢١٥، طرائف المقال: ٢٨٨/١.
٤٤. خلاصة الأقوال: ٥٧.
٤٥. وهي فيما يخص دعاء الامام الصادق عليه السلام له، ينظر: اختيار معرفة الرجال: ٢/٧٩٢ (٩٦٢).
٤٦. من أصحاب الامام الهادي عليه السلام لم يرد فيه تزكية أو غيرها، ينظر: طرائف المقال: ٢٨٨/١.
٤٧. ينظر: تعليقة البهبهاني: ٥٨.
٤٨. ينظر ترجمته في: رجال البرقي: ٢٨، رجال الطوسي: ١٦١، معالم العلماء: ٣٦، طرائف المقال: ١/٤٠٩، معجم رجال الحديث: ٤/٧٤.
٤٩. خلاصة الأقوال: ٣١٧.
٥٠. مضى توثيق هذه الرواية في ترجمة أخيه إسحاق، ترجمة رقم: ٤.
٥١. الكافي: ٢/١٦١ ح ١٢.
٥٢. ينظر: تعليقة البهبهاني: ٩١.
٥٣. الرجال: ٧١.



٥٤. ينظر: معجم رجال الحديث: ٤/ ٧٥.
٥٥. ينظر: الكافي: ١/ ٤٤٦ ح ٢٠، ثواب الأعمال: ٢٤٨، تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٣٧ ح ٩٣٥، الغيبة للطوسي: ٢/ ٣٤٢ ح ١ وغيرها.
٥٦. ينظر ترجمته في: رجال الطوسي: ١٢٧، رجال ابن داود: ٥٧، نقد الرجال: ١/ ٢٨٧، جامع الرواة: ١/ ١٢٣، معجم رجال الحديث: ٤/ ٢٢٩.
٥٧. خلاصة الأقوال: ٧٩.
٥٨. اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٦٥ (٦٨٩).
٥٩. وهو ضعيف غال، يضع الحديث، لا يلتفت إليه، ينظر: رجال ابن الغضائري: ٩٢.
٦٠. أبو الخير الرازي، له كتب، لقي الامام العسكري عليه السلام يعرف وينكر، وأمره ملتبس، ضعيف، ينظر: رجال النجاشي: ١٩٨، رجال ابن الغضائري: ٧٠.
٦١. ينظر: الرجال: ٥٧.
٦٢. ينظر: المحاسن: ١/ ١٢٤ ح ١٤١، بصار الدرجات: ٣٠٤ ح ١، الكافي: ٣/ ٤٣٤ ح ٣، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٢٧ ح ١٩٢٤، المنقح: ١٨٦، تهذيب الأحكام: ٣/ ١٦١ ح ٣٤٩، الخلاف: ١/ ٥٧٨، السرائر: ١/ ٣٣٣، مختلف الشيعة: ٣/ ١٢١، منتهى المطلب: ٦/ ٣٧٢، ذكرى الشيعة: ٤/ ٢٩٥.
٦٣. ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٦/ ٣٢٦، التاريخ الكبير: ٢/ ١٨٣، معرفة الثقات: ١/ ٢٦٢، رجال النجاشي: ١١٨، رجال الطوسي: ١١١، رجال ابن داود: ٦٠.
٦٤. خلاصة الأقوال: ٨٧.
٦٥. اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٨٣ (٣٩٤).
٦٦. ينظر، منهج المقال: ٢/ ٧٦.
٦٧. ينظر: رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٢٣.
٦٨. ينظر: معرفة الثقات: ١/ ٢٦٢، الكامل في الضعفاء: ٢/ ١٠٥، تهذيب التهذيب: ٢/ ٣٢.
٦٩. تعليقة البهبهاني: ١٠٢.
٧٠. ينظر: المحاسن: ٢/ ٣٦٨ ح ١٩، الكافي: ١/ ١٠٤ ح ٧٩، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٣٠٠ ح ٤٠٧٥، الخصال: ٨٤ ح ١٠ وغيرها.
٧١. ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٦/ ٣٤٥، التاريخ الكبير: ٢/ ٢١٠، المجروحين: ١/ ٢٠٨، رجال النجاشي: ١٢٨، رجال ابن الغضائري: ١١٠، رجال الطوسي: ١٢٩، تقريب التهذيب: ١/ ١٥٤.
٧٢. أي: يروي الغث والسمين، وهو عند بعض العلماء من أسباب القدح، وعند آخرين لا دلالة له على القدح أو التجريح أو العدالة، ينظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٤٩.
٧٣. خلاصة الأقوال: ٩٥.
٧٤. ينظر: رجال النجاشي: ١٢٨، رجال ابن الغضائري: ١١٠.





٧٥. ينظر: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٣٦ - ٨٦. خلاصة الأقوال: ١٠٨.
٨٧. أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني الكوفي، ٤٥٢ ح ٣٣٥ - ٣٥٧.
٧٦. التحرير الطاووسي: ١١٥.
٧٧. ينظر: المجروحين: ٢٠٨/١، ميزان الاعتدال: ٣٧٩/١، تقريب التهذيب: ١٥٤/١.
٧٨. رجال ابن الغضائري: ١١٠.
٧٩. ينظر: الكافي: ١/ ١٢٣ ح ٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢١ ح ٣١، عيون أخبار الرضا: ١/ ٢٢٦ ح ٢، الاستبصار: ١/ ٤١، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٥٩ ح ١٤٩٦، الدعوات: ٢٦٧ ح ٧٦١، المعتبر: ١/ ٧٥، تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٣٣، مختلف الشيعة: ١/ ٢١١، منتهى المطلب: ٥/ ٤١٦.
٨٠. ينظر: رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٢٨.
٨١. ينظر ترجمته في: فهرست ابن النديم: ١٨٨، التحرير الطاووسي: ١٠٦، نقد الرجال: ١/ ٣٤٨، طرائف المقال: ١/ ٤٢٢، معجم رجال الحديث: ٥/ ٤٩، أعيان الشيعة: ٤/ ١٢٨.
٨٢. خلاصة الأقوال: ٩٠.
٨٣. اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥٧٤ (٥٠٨).
٨٤. ينظر: الوجيزة: ٢٥٥.
٨٥. ينظر ترجمته في: رجال الطوسي: ١٨١، رجال ابن داود: ٧٤، نقد الرجال: ٢/ ٢٨، طرائف المقال: ١/ ٤٣١، معجم رجال الحديث: ٥/ ٣٤٧.
٨٦. خلاصة الأقوال: ١٠٨.
٨٧. أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني الكوفي، ٤٥٢ ح ٣٣٥ - ٣٥٧.
٨٨. أبو محمد، كوفي، كان فطحياً، وقيل: إنه رجع عن ذلك، روى عن الإمام الرضا عليه السلام ووثقه الشيخ الطوسي واصفاً إياه بكثرة العلم والرواية، ينظر: فهرست الطوسي: ٣٥٨/١.
٨٩. ينظر: رجال ابن داود: ٧٤.
٩٠. ينظر: معجم رجال الحديث: ٥/ ٣٨٤.
٩١. ينظر: الوجيزة: ١٨٧.
٩٢. رجال النجاشي: ١٨٩.
٩٣. رجال الطوسي: ١٨١.
٩٤. ينظر ترجمته في: رجال الطوسي: ١٨٢، رجال ابن داود: ٧٤، نقد الرجال: ٢/ ٣٠٠، جامع الرواة: ١/ ٢٠٤، طرائف المقال: ١/ ٤٣١، أعيان الشيعة: ٥/ ١٢٤.
٩٥. ينظر: تهذيب الأحكام: ٧/ ١١٧ ح ٥٠٩.
٩٦. ينظر: خلاصة الأقوال: ١٠٩.
٩٧. ينظر: رجال الطوسي: ٣٣٢.
٩٨. ينظر: معجم رجال الحديث: ٥/ ٣٥٦.
٩٩. ينظر: الرجال: ٧٤.
١٠٠. ينظر: رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٤٤.





١٠١. ينظر: الكافي: ٣/ ٣٥٦ ح ٣، ثواب الأعمال: ٥١، تهذيب الأحكام: ١٧/ ٧ ح ١١٧، ٥٠٩، الاستبصار: ٣/ ١٥٤ ح ٥٦٤، بحار الأنوار: ٤١/ ١٨٢ ح ١٩.
١٠٢. ينظر ترجمته في: رجال الطوسي: ١٨١، رجال ابن داود: ٧٨، نقد الرجال: ٢/ ٥٧، طرائف المقال: ١/ ٣٨٢، معجم رجال الحديث: ٦/ ١١٨.
١٠٣. ينظر: خلاصة الأقوال: ١٠٩.
١٠٤. أحمد بن محمد بن سعيد، مضت ترجمته.
١٠٥. ينظر: خلاصة الأقوال: ١٠٩.
١٠٦. ينظر: تعليقة البهبهاني: ١٣٠.
١٠٧. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ١٤٧، رجال الغضائري: ٥٠، رجال الطوسي: ١٣٣، معالم العلماء: ٨١، رجال ابن داود: ٧١، نقد الرجال: ١/ ٤٠٧.
١٠٨. وهي: ضرب من الثياب الرقيقة، الصحاح: ٢/ ٦٧٥ مادة (سبر).
١٠٩. ينظر: خلاصة الأقوال: ١٣١.
١١٠. الرجال: ١٣٣.
١١١. ينظر: خلاصة الأقوال: ١٣١.
١١٢. ينظر: الرجال: ١٤٧.
١١٣. ينظر: الرجال: ١٣٣.
١١٤. ينظر: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٢٧ (٦١٥).
١١٥. ينظر: خلاصة الأقوال: ٢٤١.
١١٦. ينظر: الرجال: ٣٩١.
١١٧. ينظر: المحاسن: ١/ ٢٠٢، كامل الزيارات:
- ٢٧٤ ح ٤٣٠، الكافي: ٢/ ٣٤٦ ح ٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٢ ح ٧٧١، الاستبصار: ٢/ ٦٥ ح ٢١٣، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٤ ح ٣٤ وغيرها.
١١٨. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ١٥، رجال الطوسي: ٤١٤، فهرست الطوسي: ٣٤، معالم العلماء: ٤١.
١١٩. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٢٤، رجال الطوسي: ٣٥٢، فهرست الطوسي: ٤٤، رجال ابن داود: ٢٢٦.
١٢٠. وهي: نوع من البسط والفرش، الصحاح: ٣/ ٢٢٥ مادة (نمط).
١٢١. ينظر: الرجال: ١٢٤.
١٢٢. ينظر: خلاصة الأقوال: ٣١٤.
١٢٣. ينظر: نقد الرجال: ١/ ٦٧، معجم رجال الحديث: ١/ ٢١٦.
١٢٤. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٨٠، رجال الطوسي: ٣٨٣، ٣٩٧، رجال ابن داود: ٢٢٨، التحرير الطاووسي: ٦٣.
١٢٥. ينظر: خلاصة الأقوال: ٣٢١.
١٢٦. ينظر: عدة الأصول: ١/ ٣٨١.
١٢٧. ينظر: منتهى المطلب: ١٥٨: ١، وضعفه فيه: ٤/ ٧٤.
١٢٨. ينظر ترجمته في: رجال النجاشي: ٧٧، رجال الطوسي: ٤١٥، فهرست الطوسي: ٦٥، معالم العلماء: ٤٨.
١٢٩. يعني: أن ما يروي به يؤخذ به مرة ويرد أخرى، أو: أن بعض الناس يأخذ بروايته ويردّها آخرون.



١٣٠. الرجال: ٤١.
١٣١. ينظر: خلاصة الأقوال: ٣٢٠.
١٣٢. ينظر: بصائر الدرجات: ١٢٣ ح ١، و: ٤٠٨ ح ٣، كامل الزيارات: ٤٦٣ ح ٧٠٢، الامامة والتبصرة: ١٣١ ح ١٣٨، تهذيب الأحكام: ١٠٣ ح ٤.
١٣٣. ينظر ترجمته في: رجال الطوسي: ٣٩٢، رجال ابن داود: ٢٢٨، نقد الرجال: ١٢٠ / ١، جامع الرواة: ٤٨ / ١.
١٣٤. ينظر: رجال الطوسي: ٣٩٢.
١٣٥. ينظر: اختيار معرفة الرجال: ٨٣٣ / ٢ (١٠٥٧-١٠٦٠).
١٣٦. ينظر: خلاصة الأقوال: ٣٢٣.
١٣٧. ينظر: التحرير الطاووسي: ٥٧.
١٣٨. ينظر: منتهى المطلب: ٢٤١ / ٤.
١٣٩. ينظر: كامل الزيارات: ١٢٢ ح ١٣٦، الكافي: ٣٠٤ ح ٥، تهذيب الأحكام: ٨٣٧ ح ٢١٤ / ٢.
١٤٠. ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٦١ / ٤، التاريخ الكبير: ٢ / ٢٠، رجال الطوسي: ٢١، رجال ابن داود: ٤٧، تقريب التهذيب: ٧٦ / ١.
١٤١. ينظر: خلاصة الأقوال: ٧٦.
١٤٢. ينظر: تفسير القمي: ٨ / ٢.
١٤٣. ينظر اختيار الرجال: ٨٣٣ / ٢ (١٠٥٧).
١٤٤. ينظر: الكافي: ١٤٩ ح ٣، ثواب الأعمال: ٦١، الانتصار: ٥٨٨، تهذيب الأحكام:



المصادر والمراجع

بن محمد تقّي (ت ١١١١هـ) المطبعة الإسلامية، طهران، ط ١، ١٩٥٨م.

٩ - بصائر الدرجات الكبرى، الصفار، محمد

بن الحسن (ت ٢٩٠هـ) تج: محسن كوجه باغي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، طهران، ط ١، ١٤٠٤هـ

١٠ - التاريخ الكبير، البخاري، محمد بن

إسماعيل (ت ٢٥٦هـ) (د.ج) (د.ط) (د.ت).

١١ - تحرير الأحكام الشرعية على مذهب

الامامية، العلامة الحلّي، الحسن بن يوسف (ت ٧٢٦هـ) تج: إبراهيم البهادري، ط ١، ١٤٣٠هـ

١٢ - التحرير الطاووسي المستخرج من كتاب

حل الإشكال، زين الدين، الحسن (ت ١٠١١هـ) تج: فاضل الجواهري،

مكتبة المرعشي النجفي، قم، ط ١، ١٤٣٠هـ

١٣ - تذكرة الفقهاء، العلامة الحلّي، الحسن

بن يوسف (ت ٧٢٦هـ) تج: مؤسسة آل البيت لتحقيق لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٣٧٢هـ

١٤ - التعليقة على منهج المقال، البهبهاني،

محمد باقر بن محمد أكمل، الوحيد البهبهاني (ت ١١١٧هـ) (د.ج) (د.ط) (د.ت).

١٥ - تفسير القمي، القمي، علي بن إبراهيم

(ت ق ٤هـ) تج: طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة، قم، ط ٣،

١٤٠٤هـ

القرآن الكريم.

١ - اختيار معرفة الرجال، المعروف برجال

الكشي، الطوسي، محمد بن الحسن

(ت ٤٦٠هـ) تج: مهدي الرجائي، مؤسسة

آل البيت، قم، ط ١، ١٤٠٤هـ

٢ - الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار،

الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تج: حسن

الخرسان، دار الكتب الإسلامية،

طهران، ط ٤، ١٣٦٣هـ ش.

٣ - أصول الفقه، محمد رضا المظفر، تج:

مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١،

١٤١٠هـ

٤ - أعيان الشيعة، حسن الأمين، دار التعارف

للمطبوعات، بيروت، ط ٥، ١٩٩٨م.

٥ - الإمامة والتبصرة من الحيرة، ابن بابويه، علي

بن الحسين بن بابويه (ت ٣٢٩هـ) تج: مؤسسة

الإمام المهدي، قم، ط ١، ١٤٠٤هـ

٦ - الانتصار، السيد المرتضى، علي بن الحسين

(ت ٤٣٦هـ) تج: مؤسسة النشر الإسلامي،

قم، ط ١، ١٤١٥هـ

٧ - إيضاح الاشتباه، العلامة الحلّي، الحسن

بن يوسف (ت ٧٢٦هـ) تج: محمد الحسون،

مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١،

١٤١١هـ

٨ - بحار الأنوار، المجلسي، محمد باقر



- ١٦ - تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني،
أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) تح: مصطفى
عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت،
ط ٢، ١٩٩٥ م.
- ١٧ - تهذيب الأحكام، الطوسي، محمد بن
الحسن (ت ٤٦٠هـ)، مؤسسة الأعلمي
للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.
- ١٨ - تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني،
أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) دار صادر،
بيروت، ط ١، ١٣٢٥ هـ
- ١٩ - ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، الصدوق،
محمد بن علي بن الحسين (ت ٣٨٢هـ)
تح: محمد مهدي الخرسان، منشورات
الرضي، قم، ط ٢، ١٣٦٨ هـ ش.
- ٢٠ - جامع الرواة وإزاحة الاشتباهاة عن
الطرق والإسناد: محمد بن علي الأردبيلي
الحائري (ت ١٠١١ هـ)، تح محمد باقر
ملكيان، مؤسسة بوستان، طهران، ط
١، ٣٣٤١ هـ.
- ٢١ - الخرائج والجرائح في معجزات
الأنبياء والأئمة، الراوندي، قطب الدين
(ت ٥٧٣هـ) تح: مؤسسة الإمام المهدي،
قم، ط ١، (د.ت).
- ٢٢ - خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلامة
الحلي، الحسن بن يوسف (ت ٧٢٦هـ) تح:
جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقه،
قم، ط ٢، ٢٠٠٤ م.
- ٢٣ - الخلاف، الطوسي، محمد بن الحسن
(ت ٤٦٠هـ) تح: جماعة من المحققين،
مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ط ١،
١٤٠٧ هـ
- ٢٤ - الدعوات، أو سلوة الحزين، الراوندي،
قطب الدين (ت ٥٧٣هـ) تح: مدرسة الامام
المهدي، قم، ط ١، (د.ت).
- ٢٥ - ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة،
الشهيد الأول، محمد بن مكي العاملي
(ت ٧٨٦هـ) تح: مؤسسة آل البيت لإحياء
التراث، قم، ط ١، ١٤١٨ هـ
- ٢٦ - الرجال، البرقي، أحمد بن محمد بن
خالد (ت ٢٨٠هـ) تح: الخرسان (د.ط)
(د.ت).
- ٢٧ - الرجال، ابن الغضائري، أحمد بن الحسين
بن عبيد الله (ت ٤١٠هـ) تح: محمد رضا
الحسيني الجلاي، دار الحديث، قم، ط
٢، ٢٠٠٥ م.
- ٢٨ - الرجال، النجاشي، أحمد بن علي بن
أحمد بن العباس (ت ٤٥٠هـ) تح: موسى
الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر
الاسلامي، قم، ط ٨، ٢٠٠٥ م.
- ٢٩ - الرجال، الطوسي، محمد بن الحسن



- محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٧م.
- ٣٧ - طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، علي أصغر بن محمد شفيع البروجردي (ت ١٢١٣هـ) تح: مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي النجفي، قم، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ٣٨ - عدة الأصول، الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) تح: محمد مهدي نجف، مؤسسة أهل البيت، قم (د.ط) (د.ت).
- ٣٩ - عيون أخبار الرضا، الصدوق، محمد بن علي بن الحسين (ت ٣٨١هـ) قدم له: حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ٤٠ - الغيبة، الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) تح: عباد الله الطهراني، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط ١، ١٤١١هـ.
- ٤١ - فرائد الأصول، مرتضى الأنصاري (ت ١٢٨١هـ) تح: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مجمع الفكر الاسلامي، قم، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ٤٢ - الفرق بين الفرق، البغدادى، عبد القاهر بن طاهر (ت ٤٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٥، ٢٠٠٥م.
- ٤٣ - الفهرست، ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت ٣٨٥هـ) دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.
- (ت ٤٦٠هـ) تح: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ٤، ٢٠٠٥م.
- ٣٠ - الرجال، ابن داود الحلي، تقى الدين الحسن بن علي (ت ٧٣٦هـ) مطبعة جامعة طهران، طهران، ط ١، ٢٠٠٥م.
- ٣١ - الرسائل، الشهيد الثاني، زين الدين ابن علي (ت ٩٦٦هـ) تح: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، دفتر تبليغات، قم، ط ١، ١٣٧٩هـ ش.
- ٣٢ - السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، ابن إدريس الحلي، محمد أحمد بن منصور (ت ٥٩٨هـ) تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ٢، ١٤١١هـ.
- ٣٣ - سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ) تح: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.
- ٣٤ - شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، مصطفى بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.
- ٣٥ - الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٨٧م.
- ٣٦ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ) دراسة وتح:



- ٤٤ - الفهرست، الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) تح: جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقه، قم، ط ١، ٢٠٠٥ م.
- ٤٥ - الكافي: محمد بن يعقوب الكليني (ت ٨٢٣هـ)، تح علي أكبر الغفاري، دار النشر الإسلامية، طهران، ط ٣، ٨٨٣١هـ.
- ٤٥ - كامل الزيارات، ابن قولويه، جعفر بن محمد (ت ٣٦٨هـ)، تح: جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٤٦ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) تح: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٩٩٨ م.
- ٤٧ - كتاب العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) تح: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، قم، ط ٢، ١٤٠٩هـ.
- ٤٨ - الكنى والألقاب، عباس القمي (ت ١٣٥٩هـ) تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ٢٠٠٥ م.
- ٤٩ - لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ) تح: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨ م.
- ٥٠ - المجروحين من المحدثين، ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت ٣٤٥هـ) تح: حمدي عبد المجيد، دار الصميعي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م.
- ٥١ - مجمع الرجال، القهباي، علي القهباي (ت ١١هـ) مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ٢٠١٠هـ.
- ٥٢ - المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد (ت ٢٨٠هـ) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨ م.
- ٥٣ - مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، العلامة الحلي، الحسن بن يوسف (ت ٧٢٦هـ) تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ٥٤ - معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة، ابن شهر آشوب، محمد بن علي (ت ٥٨٥هـ) تح: مؤسسة نشر الفقه، قم، ط ١، ٢٠٠٧ م.
- ٥٥ - المعبر في شرح المختصر، المحقق الحلي، جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦هـ) تح: عدة من الأفاضل، ط ١، ١٣٦٤هـ ش.
- ٥٦ - معجم رجال الحديث، أبو القاسم الموسوي الخوئي، مطابع مركز نشر الثقافة الإسلامية، طهران، ط ٥، ١٩٩٢ م.
- ٥٧ - معجم مصطلحات الرجال والدرية، محمد رضا جديدي نجاد، دار الحديث، قم، ط ٢، ١٤٢٤هـ.
- ٥٨ - معرفة الثقات، العجلي، أحمد بن عبد



الحسين (ت ق ١١ هـ) تح ونشر: مؤسسة
آل البيت لتحقيق التراث، قم، ط ١،
١٤١٨ هـ

٦٦ - النهاية والنكت، الطوسي، محمد بن
الحسن (ت ٤٦٠ هـ) والمحقق الحلي،
جعفر ابن الحسن (ت ٦٧٦ هـ) تح: مؤسسة
النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٢ هـ
٦٧ - الوجيزة في الرجال: محمد باقر
المجلسي (ت ١١١١ هـ)، تح محمد كاظم
رحمن ستايش، وزارة الثقافة والإرشاد
الإيرانية، ط ١، ٢٠٠٢ م.

الله (ت ٢٦١ هـ) تح: عبد العليم عبد
العظيم، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط
١، ١٩٨٥ م.

٥٩ - المقنع، الصدوق، محمد بن علي بن
الحسين (ت ٣٨١ هـ) تح: مؤسسة الإمام
المهدي، قم، ط ١، ١٤١٥ هـ

٦٠ - الملل والنحل، الشهرستاني، محمد بن عبد
الكريم (ت ٥٤٩ هـ) تح: إبراهيم شمس
الدين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،
بيروت، ط ١، ٢٠٠٦ م.

٦١ - من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمد
بن علي بن الحسين (ت ٣٨١ هـ) صححه:
علي أكبر الغفاري، جماعة المدرسين،
قم، ط ١، (د.ت).

٦٢ - منتهى المطلب في تحقيق المذهب، العلامة
الحلي، الحسن بن يوسف (ت ٧٢٦ هـ) تح:
قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية،
قم، ط ١، ١٤١٢ هـ

٦٣ - منتهى المقال في أحوال الرجال،
المازندراني، محمد بن إسماعيل
(ت ٢١٦ هـ) تح ونشر: مؤسسة آل البيت
لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٨ هـ

٦٤ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي،
محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) تح: علي محمد
البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ١،
١٩٦٣ م.

٦٥ - نقد الرجال، التفرشي، مصطفى بن

